السيسي مسؤول عن فض رابعة، والفض يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية

كتبه نون بوست | 12 أغسطس ,2014

أفرجت منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان عن تقريرها "حسب الخطة" والذي يوثق عمليات القتل الجماعي في مصر في فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة.

وقالت المنظمة، اليوم الثلاثاء، إن "قوات الأمن المصرية نفذت واحدة من أكبر عمليات قتل المتظاهرين في العالم خلال يوم واحد في التاريخ الحديث"، وذلك في فضها اعتصام رابعة العدوية لأنصار الرئيس المعزول محمد مرسي في 14 أغسطس العام الماضي.

ويوثق التقرير الذي يحمل اسم "حسب الخطة: مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر" مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، وكيف قامت قوات الشرطة والجيش على نحو ممنهج بإطلاق النار بالذخيرة الحية على حشود من المتظاهرين المعارضين لانقلاب 3 يوليو.

وأجرت هيومن رايتس ووتش تحقيقا على مدار عام في أعمال القتل، بما في ذلك مقابلات مع أكثر من 200 من الشهود، وزيارات لأماكن الاحتجاجات، ومراجعة لصور الفيديو، وأدلة مادية وبيانات

من مسؤولين حكوميين.

وقدمت هيومن رايتس ووتش رسائل إلى وزارة الداخلية ، ومكتب النائب العام، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية ، في محاولة لمعرفة وجهات نظر الحكومة المصرية بشأن القضايا التي يغطيها التقرير حول فض الاعتصامين.

وتقول المنظمة الدولية إن التقرير الذي يتألف من 195 صفحة، "يوثق كيف فتحت قوات الشرطة والجيش المصري النار بالذخيرة الحية بشكل ممنهج على حشود من المتظاهرين المعارضين لإطاحة الجيش بالرئيس محمد مرسى في 3 يوليو عام 2013، خلال ست مظاهرات في شهري يوليو ، وأغسطس عام 2013، ما أسفر عن قتل 1150 شخصا على الأقل، وكيف لم يخضع أحد للمساءلة القانونية بعد مرور عام".

ويتضمن التقرير "دراسة تفصيلية لتخطيط وتنفيذ فض اعتصام ميدان رابعة العدوية، حيث نظم عشرات الآلاف من أنصار مرسي بينهم النساء والأطفال اعتصاما مفتوحا سلميا إلى حد كبير، في الفترة من 3 يوليو إلى 14 أغسطس، للمطالبة بإعادة مرسي".

واستخدمت "رايتس ووتش" صور الأقمار الصناعية في ليلة واحدة من أيام الاعتصام، 2 أغسطس، لتقدير أن ما يقرب من 85 ألف متظاهر كانوا في الميدان في تلك الليلة".

وقالت إنه "في 14 أغسطس ، هاجمت قوات الأمن مخيم احتجاج رابعة من كل مداخله الرئيسية، وذلك باستخدام ناقلات الجنود المدرعة والجرافات، والقوات البرية، والقناصة. وأصدرت قوات الأمن القليل من التحذير الفعال وفتحت النار على الحشود الكبيرة، ولم تترك مجالا للمتظاهرين للخروج الآمن لنحو 12 ساعة".

وتابعت المنظمة في التقرير "وأطلقت قوات الأمن النار على المرافق الطبية المؤقتة ووضعت القناصة لاستهداف كل من يسعون إلى دخول أو الخروج من مستشفى رابعة. في نهاية اليوم، أُضرِمت النيران في المنصة المركزية، والمستشفى الميداني، والمسجد، والطابق الأول من مستشفى رابعة، على الأرجح من قبل قوات الأمن".

وأضافت: "زعم مسؤولون حكوميون أن استخدام القوة جاء ردا على العنف بما في ذلك إطلاق النار، من قبل المحتجين. اكتشفت هيومن رايتس ووتش أنه بالإضافة إلى مئات من المتظاهرين الذين ألقوا الحجارة وقنابل المولوتوف على الشرطة بمجرد بدء الهجوم، أطلق المتظاهرون النار على الشرطة في بضع حالات على الأقل".

واستطرد التقرير: "وفقا لمصلحة الطب الشرعي الرسمية، قتل 8 من عناصر الشرطة أثناء تفريق رابعة. وبعد تفريق الاعتصام بالكامل في 14 أغسطس ، أعلن وزير الداخلية محمد إبراهيم أن قواته عثرت على 15 بندقية في الميدان، وهذا الرقم، إذا كان دقيقا، يشير إلى أن قلة من المتظاهرين كانوا مسلحين، ويعزز الأدلة التي جمعتها هيومن رايتس ووتش بأن الشرطة قتلت مئات المتظاهرين العزل".

كما قالت "هيومن رايتس ووتش" إنها وثقت "5 حوادث أخرى لعمليات قتل غير قانونية في شهري يوليو، وأغسطس عام 2013، كانت كالتالي بحسب نص التقرير:

– "في 5 يوليو 2013، قتل الجنود خمسة متظاهرين خارج مقر الحرس الجمهوري شرقي القاهرة، بينهم واحد كان فقط يحاول وضع ملصق مرسي على سياج خارج المقر. وسجلت عملية القتل في تسجيل مصور.

– في 8 يوليو 2013، فتحت قوات الجيش والشرطة النار على حشود من أنصار مرسي في اعتصام سلمي أمام مقر الحرس الجمهوري، ما أسفر عن مقتل 61 شخصا على الأقل، ومقتل اثنين من ضباط الشرطة.

– في 27 يوليو 2013، فتحت الشرطة النار على مسيرة لأنصار مرسي بالقرب من النصب التذكاري (المنصة) شرقي القاهرة، ما أسفر عن مقتل 95 متظاهرا على الأقل، ومقتل شرطي في الاشتباكات.

– في 14 أغسطس 2013، فرقت قوات الأمن اعتصاما في ميدان النهضة، ما أسفر عن مقتل 87 متظاهرا على الأقل، وأسفرت الاشتباكات التي وقعت عن مقتل اثنين من الشرطة.

– في 16 أغسطس 2013، فتحت الشرطة النار على مئات المتظاهرين في منطقة ميدان رمسيس وسط القاهرة، ما أسفر عن مقتل 120 متظاهرا على الأقل، ومقتل اثنين من ضباط الشرطة".

وفي تقريرها، اعتبرت أن "القتل المنهج وواسع النطاق لنحو 1150 على الأقل من المتظاهرين على أيدي قوات الأمن المصرية في شهري يوليو ، وأغسطس عام 2013، ربما يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية".

وأضافت أنه "خلال فض اعتصام رابعة العدوية في 14 أغسطس ، قتلت القوات الأمن ما لا يقل عن 817 شخصا، وربما من المرجح أكثر من 1000".

وتابعت: "في شهري يوليو وأغسطس عام 2013، كانت العديد من الساحات والشوارع العامة في مصر غارقة في الدماء. في 3 يوليو 2013، أطاح الجيش بالرئيس محمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب في مصر في أعقاب احتجاجات شعبية تدعو لانتخابات رئاسية مبكرة".

وذكر التقرير أن "تحقيقات هيومن رايتس ووتش التي استمرت لمدة عام واحد في سلوك قوات الأمن في التصدي لهذه التظاهرات، تشير إلى أن قوات الشرطة والجيش استخدمت بشكل ممنهج ومتعمد القوة المميتة المفرطة في عملياتها، مما أدى إلى قتل المحتجين على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق في مصر".

ومضت المنظمة قائلة: "على هذا الأساس، تستنتج هيومن رايتس ووتش أن "القتل لا يشكل فقط انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكنها ربما بلغت جرائم ضد الإنسانية، نظرا لطبيعتها واسعة النطاق والمنهجة والأدلة التي تشير إلى أن القتل كان جزءا من سياسة لمهاجمة

الأشخاص العزل لأسباب سياسية".

وزادت بالقول: "في حين أن هناك أيضا أدلة على أن بعض المتظاهرين استخدموا الأسلحة النارية خلال العديد من هذه المظاهرات، كانت هيومن رايتس ووتش قادرة على تأكيد استخدامها فقط في حالات قليلة، التي لا تبرر الهجمات الميتة المتعمدة، وغير المتناسبة بشكل فاضح على المتظاهرين السلميين غالبا".

وأفاد التقرير أن باحثي المنظمة، رصدوا أن "قوات الأمن أطلقت الذخيرة الحية على المتظاهرين، ما أسفر عن قتل المئات من جراء إصابتهم في رؤوسهم وأعناقهم وصدورهم.. واستخدمت القوة الميتة دون تفرقة".

وخلال إفادتهم، قال بعض شهود العيان إنهم "شاهدوا مسلحين داخل الطائرات التي شاركت في فض الاعتصام"، وقالت إحدى الشاهدات إنها "بينما كانت تسير لاحظت مروحية تحلق على ارتفاع منخفض للغاية -حوالي ارتفاع بناية من 3 طوابق- توقفت بالقرب منها.

وأضافت أنها "بدأت تركض، وبينما كانت تدخل إلى إحدى الخيام، أطلق مسلح النار داخل الطائرة الخرطوش على ساقها، مما أدى إلى إصابتها.

فيما قال متظاهر آخر إنه "رأى طائرات هليكوبتر تطلق الغاز المسيل للدموع في وقت سابق من الصباح".

واعتبر التقرير أن تحذيرات الحكومة بشأن خططها التي أعلنت عنها لفض الاعتصام بالقوة لم تكن كافية، كما أنها لم تمهل المتظاهرين فرصة للخروج من الميدان، حيث أصدرت تحذيراتها بإخلاء الميدان قبل دقائق من فتح النار على المتظاهرين الذين يحتاجون إلى عناية طبية ويحاولون الهروب، وذكر عدد من الشهود أن "قوات الأمن ظلت تهاجم الميدان من 5 منافذ، ولم تدع مجالا للخروج الآمن حتى نهاية اليوم، حتى للمتظاهرين المصابين الذين أطلقت على بعض النار".

ومضت بالقول إن "البيانات والرويات الحكومية التي خرجت من اجتماعات الحكومة تشير إلى أن العديد من كبار المسؤولين يعرفون أن الهجمات ستؤدي إلى القتل على نطاق واسع للمتظاهرين. في الواقع، خلال أكبر واقعتين منفردتين لفض الاعتصام في رابعة والنهضة، توقعت الحكومة وخططت لقتل عدة آلاف من المحتجين".

وأردفت "بعد مرور عام، لا تزال قوات الأمن تنكر ارتكاب أي مخالفات، وفشلت السلطات في محاسبة ضابط شرطة أو جيش واحد عن أي من عمليات القتل غير القانونية، ناهيك عن أي مسؤول عن إصدار الأوامر لهم، والاستمرار في قمع المعارضة بوحشية".

وقالت هيومن رايتس ووتش إنه "في ضوء استمرار الإفلات من العقاب، هناك حاجة إلى إجراء تحقيق دولي ومحاكمة المتورطين. وينبغي للدول تعليق المساعدات العسكرية وتلك الخاصة بسلطات إنفاذ القانون إلى مصر لحين إقرارها تدابير لوضع حد لانتهاكاتها الخطيرة للحقوق".

من جانبه، قال المدير التنفيذي لهيومن رايتس ووتش، كينيث روث، "لم يكن هذا مجرد حالة القوة المفرطة أو ضعف التدريب. كانت حملة عنيفة مخططة على أعلى مستويات الحكومة المصرية".

وأشار روث إلى أن "العديد من هؤلاء المسؤولين ما زالوا في السلطة في مصر، ولديهم الكثير ليجيبوا عليه".

واعتبر أن "الأدلة التي تظهر كيف أطلقت قوات الأمن النار على حشود من المحتجين منذ الدقائق الأولى للفض تكذب أي مزاعم بأن الحكومة سعت إلى تقليل الخسائر. والطريقة الوحشية التي فرقت بها قوات الأمن هذه التظاهرة أسفرت عن هذا العدد الصادم للقتلى الذي يمكن لأي أحد أن يتوقعه، وتوقعته الحكومة بالفعل".

ومضى قائلا: "ومن المفزع والمحزن أن آمال الكثير من المصريين بعد انتفاضات عام 2011، تلاشت في سفك الدماء والمذابح خلال القتل الجماعي العام الماضي".

واختتم بالقول: "إرث مجزرة رابعة لا يزال يلقي بظلاله القاتمة على مصر. مصر لن يمكنها أن تمضي قدما حتى تصل إلى تعامل مرض مع بقعة الدماء هذه التي تلطخ تاريخها .

وحدد التقرير مسؤولين أمنيين كبار، وقادة بارزين في تسلسل القيادة الذين ينبغي التحقيق معهم، حيث توجد أدلة على المسؤولية، واعتبارهم مسؤولين بشكل فردي لتخطيط وتنفيذ أو الفشل في منع عمليات القتل المنهجية واسعة النطاق للمتظاهرين خلال شهري يوليو ، وأغسطس عام 2013، وذكرهم التقرير بالنص كالتالي:

• وزير الداخلية (الحالي) محمد إبراهيم، الذي وضعت خطة التفريق، وأشرف على تنفيذها، وأقر بأنه "أمر القوات الخاصة بالتقدم وتطهير" مباني رئيسية في قلب ميدان رابعة.

• وزير الدفاع آنذاك، عبد الفتاح السيسي، الذي كان يتولى قيادة القوات المسلحة، التي فتحت النار على المتظاهرين يوم 5 يوليو ، و8 يوليو ، والذي أشرف على الأمن في البلاد كنائب رئيس الوزراء للشؤون الأمنية، واعترف بقضاء "عدد كبير جدا من الأيام الطويلة لمناقشة كل تفاصيل "من تفريق رابعة".

• رئيس القوات الخاصة وقائد عملية رابعة، مدحت المنشاوي، الذي تفاخر بأنه قال للوزير إبراهيم من ميدان رابعة صباح يوم 14 أغسطس "سنهاجم مهما يكلفنا الأمر".

كما حدد التقرير أيضا شخصيات أخرى، تشمل رئيس المخابرات العامة، محمد فريد التهامي، وثمانية نواب بارزين لوزير الداخلية وثلاثة من كبار قادة الجيش، وعدد من القادة المدنيين رفيعي المستوى، الذين ينبغي التحقيق في أدوارهم في القتل الجماعي للمتظاهرين في يوليو، وأغسطس عام 2013. إذا اكتشف تواطؤهم في التخطيط أو تنفيذ عمليات القتل الجماعي للمتظاهرين أو الفشل في منع الجرائم التي ارتكبها مرؤوسيهم التي عرفوا أو كان يجب أن يعرفوا بشأنها، ينبغي أيضا أن يحاسبوا".

وكانت هيومن رايتس ووتش قد أرسلت خطابات متابعة في 8 يوليو الماضي لطلب مقابلة مسؤولين أثناء الزيارة إلى مصر التي تم جدولتها في أغسطس الحالي وتم إرسال نسخ من التقرير إلى المسؤولين أنفسهم في 6 أغسطس مؤكدة انها لم تتلق أي ردود جوهرية على أي من استفساراتها. وبعد إرسالهم النسخ للمسؤولين، قررت السلطات المصرية عدم السماح للمدير التنفيذي للمنظمة، كينث روث والمديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش سارة ليا ويتسن، بدخول مصر أمس الأثنين.

وعلى الرغم من أن التقرير لن يؤثر غالبا في تبديل موقف المحكمة الجنائية الدولية، التي لم توقع مصر على ميثاقها الأساسي وليست عضوا فيها، والتي حاول فريق محامين أن يقيم فيها دعوى قضائية ضد قادة الانقلاب العسكري، إلا أنه قد يؤدي إلى تحفيز العديد من المحاكم المحلية في دول عدة لاستصدار قرارات اعتقال أو بدء محاكمة قادة أمنيين مصريين من بينهم الرئيس العسكري عبدالفتاح السيسي.

وهيومن رايتس ووتش منظمة دولية تأسست عام 1978، وتمتد أنشطتها وتنتشر فروعها في نحو 119 دولة حول العالم، وينضوي تحت عضويتها أكثر من 180 شخصاً من المهنيين الذين يكرسون جهدهم للعمل على مراقبة حقوق الإنسان في شتى بقاع العالم، وفيهم المحامون والصحفيون وأساتذة الجامعات والخبراء المختصون في شؤون بلدان العالم، وهم من مختلف الجنسيات ويقيمون علاقات مع جماعات حقوق الإنسان في العالم، وكان يرأسها منذ إنشائها وحتى سنة 1999، روبرت برنشتين، وهو الآن رئيسها الشرفي.

وأغلقت هيومن رايتس ووتش مكتبها في القاهرة في فبراير الماضي بسبب مخاوف بشن الوضع الأمني والمناخ السياسي الذي تدهور في مصر مؤخراً.

وفيما يلي عدد من التغريدات التي تناولها التقرير:

> هيومان رايتس ووتش: #رابعة_العدوية كانت حالة من استخدام العنف المفرط من جانب قوات الشرطة ضد المتظاهرين
>
> — اخبارك.نت (@akhbarak) August 12, 2014

> #رايتس_ووتش : في 8 يوليو2013 فتحت قوات الجيش والشرطة النار على اعتصام سلمي أمام #الحرس_الجمهوري قتل 61 شخصا على الأقل واثنين من #الشرطة
>
> — اخبارك.نت (@akhbarak) August 12, 2014

#رابتس_ووتش : في 5 يوليو 2013 قتل الجنود خمسة متظاهرين خارج مقر الحرس الجمهوري بينهم واحد كان فقط يحاول وضع ملصق #مرسي على سياج خارج المقر

— اخبارك.نت (@akhbarak) August 12, 2014

#عاجل #مصر | خلال إفادتهم ل "#رابتس_ووتش قال بعض شهود العيان إنهم "شاهدوا مسلحين داخل الطائرات التي شاركت في فض الاعتصام"#رابعة

— ANADOLU AGENCY (AR) (@aa_arabic) August 12, 2014

"#رابتس_ووتش" عن فض "#رابعة": 870 شخصا قتلوا خلال 12 ساعة في رابعة على يد قوات الأمن

— اخبارك.نت (@akhbarak) August 12, 2014

#رابتس_ووتش : هذا الرقم إذا كان دقيقا يشير إلى أن قلة من المتظاهرين كانوا مسلحين ويعزز الأدلة بأن الشرطة قتلت مئات المتظاهرين العزل

— اخبارك.نت (@akhbarak) August 12, 2014

#رابتس_ووتش : بعد تفريق الاعتصام بالكامل في 14 أغسطس أعلن وزير الداخلية محمد إبراهيم أن قواته عثرت على 15 بندقية في الميدان

— اخبارك.نت (@akhbarak) August 12, 2014

#رابتس_ووتش : وفقا لمصلحة الطب الشرعي الرسمية قتل 8 من عناصر الشرطة أثناء تفريق رابعة

— اخبارك.نت (@akhbarak) August 12, 2014

#رابتس_ووتش :بالإضافةإلى مئات من متظاهرين #رابعة الذين ألقواالحجارة والمولوتوف بمجرد بدء الهجوم أطلق المتظاهرون النار في بضع حالات على الأقل

— اخبارك.نت (@akhbarak) August 12, 2014

#مصر مساعد وزير الداخلية المصري للأناضول: تقرير #رابتس_ووتش صادر ضد الدولة المصرية بهدف إسقاطها، والتقرير مسيس ويفتقد للمهنية والموضوعية

— اخبارك.نت (@akhbarak) August 12, 2014

#رابعة |#رابتس_ووتش : زعم مسؤولون حكوميون أن استخدام القوة جاء ردا على العنف بما في ذلك إطلاق النار من قبل المحتجين

— اخبارك.نت (@akhbarak) August 12, 2014

#رابتس_ووتش :أضرمت النيران في #المنصة المركزية والمستشفى الميدانيوالمسجد والطابق الأول من #مستشفى_رابعة على الأرجح من قبل قوات الأمن

— اخبارك.نت (@akhbarak) August 12, 2014

#مصر مساعد وزير الداخلية المصري للأناضول: فض الاعتصام كان سلمياً وقوات الجيش والشرطة تعاملت باحترافية شديدة جدا وضبط نفس شديد

— اخبارك.نت (@akhbarak) August 12, 2014